# الاقتصاد البيئي: المفهوم النظري والمؤسسي للاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي

# Environmental Economics: The Theoretical and Institutional Concept of the Green Economy At The Global level

**جاوي فايزة[1]، قواسمية محمد[2]**

[1] طالبة دكتوراه، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، djaoui.faiza@cu-tipaza.dz.

[2] طالب دكتوراه، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، gouasmia.mohammed@cu-tipaza.dz.

| تاريخ النشر: 2022-07-24 | تاريخ القبول: 2022-08-15 | تاريخ الاستلام: 2023-01-22 |
|---|---|---|

**ملخص:**

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج للتنمية الاقتصادية القائمة على أساس التنمية المستدامة، وذلك بالحدّ من المخاطر البيئية التي تهدد حياة البشرية بما فيها القادمة، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الاقتصاد الأخضر نظريا ومؤسسيا على الصعيد العالمي قصد الاستفادة منه، فمن اجل التحول نحو اقتصاد اخضر مستدام من خلال التعرف على الاضرار الناتجة عن الممارسات الاقتصادية وسبل التقليل والحد منها، في ظل التحولات المستقبلية وإعادة توظيف الثروات والموارد وتهيئة البيئة،

توصلت الدراسة الى ان التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لا مفر منه، حيث يلزم التوجه نحو الطاقات البديلة من اجل التخفيض من الانبعاث الكربونية باستخدام الطاقات المتجددة والابتعاد عن الطاقات الناضبة، وكذا المباني الخضراء والنقل المستدام وأخيرا إدارة المياه والنفايات والأراضي، مع مراعاة النظام البيئي.

**كلمات مفتاحية:** الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الموارد البيئية، الطاقات المتجددة.

**تصنيف JEL :** Q5، Q1، Q50.

## Abstract:

The Green Economy is a model for Economic Development based on Sustainable Development, by limiting environmental risks that threaten human life, including future ones, through this study we will show up The concept of the Green Economy, Theoretically and Institutionally at The Global Level, in order to shift towards a Sustainable Green Economy by Identifying the Damages resulting from Economic Practices and ways to reduce and limit us, in light of future transformations, re-employment of wealth and resources and preparing the environment for Sustainable Development.

This study concluded that the trend towards a Green Economy is inevitable, as the trend towards alternative energies has reached in order to reduce carbon emissions, as well as Green buildings, Sustainable Transport, and finally The Management of Water, waste and Land., taking into Account the Ecosystem, and that Natural Resources.

**Keywords:** Green Economy; Sustainable Development; Environmental Resources; Renewable Energies.

**Jel Classification Codes:** Q5, Q1, Q50.

المؤلف المرسل: جاوي فايزة، الإيميل: djaoui.faiza@cu-tipaza.dz

**1. مقدمة:**

يقوم النشاط الاقتصادي العالمي على استهلاك كميات هائلة من الموارد الطبيعة والطاقات الباطنية وهذا ما ادى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فاليوم يعيش أكثر من مليار شخص يستخدمون ويضرون بالبيئة، حيث تسبب هذا بزيادة التلوث البيئي بمختلف أنواعه، وظواهر كالاحتباس الحراري والأمطار الحمضية وغيرها، وبالتالي ظل هذا الوضع دائما محل نقاش واهتمام الخبراء الهيئات والمنظمات الدولية وبعد تعاظم المخاطر بالكوكب الأخضر نحو اقتصاد مستدام.

امام المخاطر المتزايدة التي تهدد مستقبل كوكب الأرض وسلامة الأجيال القادمة بسبب أساليب الاستهلاك الخاطئة في الموارد الطبيعية، ووسائل تقديم منتجات وخدمات بطريقة مضرة بالبيئة، او ما يمكن تسميتها بالاقتصاد البني الذي يستخدم فيه الوقود الاحفوري او النفط فالوكالة الدولية للطاقة تقدر ان تشهد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زيادة بنسبة 130٪ بحلول عام 2050 وهذا ما يؤدي بارتفاع درجة الحرارة العالمية بمعدل 6° درجات مئوية مما يتسبب في تغير لا رجعة فيه في البيئة، في مقابل ذلك جاءت فكرة الاقتصاد الأخضر ضمن برنامج الأمم المتحدة لتصحيح مسار تعامل البشر مع الأرض والموارد الطبيعية واستثمار هذه الموارد دون الاضرار بالبيئة المحيطة بنا وبالتالي يحسن الرفاهية على المدى البعيد، ويخفض معدلات انبعاث الكربون... وبالتالي لا سبيل لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي الا بالاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر وكذا تقيم الموارد الطبيعية وتقييم اضرار التلوث من اجل تفادي الازمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**إشكالية الدراسة**

يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر حديث نسبيا يحتاج الي اجلاء محدداته وكذا متطلباته ومختلف الجوانب اللازمة لتفعيلة من اجل التوجه نحو اقتصاد بيئي مستدام ومنه، نطرح إشكالية البحث التالية:

**ماهي سبل تفعيل الاقتصاد الاخضر من اجل التحول نحو اقتصاد مستدام؟**

**أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعريف بالاقتصاد الأخضر ومختلف الجوانب والمنافع في تفعيل الاقتصاد الأخضر من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

**اهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- تسليط الضوء على ما يسمى الاقتصاد الأخضر، وأهمية ومميزاته وأهم سياسيات محاولة منا إبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة؛

- التطرق الى النتائج والمؤشرات المستخدمة من اجل تقييم الاقتصاد من اجل تحقيق مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تحتضن كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**منهج الدراسة**

حسب طبيعة موضوع الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والذي يقوم على وصف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة، مع الإشارة إلى واقع مؤشراته وفوائد تطبيقيه.

**2. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر**

**1.2 تعريف الاقتصاد الأخضر (الاقتصاد البيئي)Green Economy :**

لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا لمصطلح الاقتصاد الأخضر، لذلك سنتناول أهم التعاريف التي تناولته:

- ورد مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في تقرير أعده مجموعة من كبار الاقتصاديين في مجال البيئة لحكومة المملكة المتحدة في عام 1989، تحت عنوان "خطة عمل لاقتصاد أخضر- **Blueprint for a Green Economy**". ثم تبع هذا التقرير جزآن آخران لنفس المؤلفين، هما " خطة عمل 2: تخضير الاقتصاد العالمي" وخطة عمل 3: قياس التنمية المستدامة"، وذلك في عامي 1991 و1994 على التوالي. وقد تم وضع جميع التقارير بناءً على بحوث وممارسات في مجال الاقتصاد البيئي تمت ضمن عدة عقود من الزمان. (القطامين، 2020)

- وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرف بأنه " الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد. كما يمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صورة على أنه الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. **(UNEP, 2011, p. 16)**

- ويعرف أيضا: الاقتصاد الاخضر يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه، وإدارة الأراضي. ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في ابسط صوره كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. ومن المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. (كاكي و بورقيبة ، 2019، صفحة 56)

- الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساساً على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية

والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري ، ويحتوي على الطاقة الخضراء والتي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، فضلاً عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر والتي تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء ، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري ، واستنزاف الموارد. (راضي خنفر، 2014، صفحة 55)

من خلال التعاريف السابقة نستنج ما يلي:

-الاقتصاد الأخضر يختص بالأنشطة الاقتصادية ولكن بشرط أن يكون صديق للبيئة ولا يسبب لها أية تلوث أو على الأقل لا يضيف أو يزيد علي البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر أو يؤدي الي تدهورها. كما انه يأخذ العديد من الأشكال ومنها المياه الجوفية والمعادن في المحاجر والتربة والهواء والغابات والأشجار والبراري .... الخ وهذه كلها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ولذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من اجل الحفاظ على البيئة.

**2.2 النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد الأخضر**

عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 في "ريو دي جانيرو" في البرازيل، حيث اعتمدت الحكومات جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، والذي تضمن برنامجا يقضي بأن تتعاون الدول معا على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدي بشكل أفضل لمشاكل التدهور البيئي.

ثم ظهر عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاقتصاد الأخضر بهذا المبدأ بصورة جلية في عام 2008، وبصفة خاصة من خلال الاتفاقية البيئة العالمية الجديدة حيث توصي هذه الاتفاقية الأخيرة بمجموعة من الاستثمارات العامة، (**GGND**) والسياسات التكميلية والإصلاحات السعرية التي تهدف لبدأ الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتبعث الحيوية في الاقتصاد وسوق العمل، وتتعامل مع الفقر في نفس الوقت، وكان مقترح الاتفاقية البيئة الخضراء العالمية الجديدة كرد فعل سياسي مناسب للأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008م.

دشن برنامج البيئة في سنة 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر لوضع سياسات ومسارات من أجل مزيد من النمو الاقتصادي المستدام، ونشر في عام 2011 تقرير الاقتصاد الأخضر الذي عمل على زيادة تعزيز الحالة الاقتصادية من أجل التنمية المستدامة.

وقد برز مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي في عام 2012 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل، وكان المحور الرئيسي لموضوعاته " اقتصاد أخضر في سباق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

في سنة 2013، أقر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بموجب مقرره 27 بشأن الاقتصاد الأخضر في سباق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أنها توجد هناك مسارات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة. 10بشأن الرؤى والنهج وفي سنة 2014 اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة القرار 1والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئة في سباق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفيها رحبت بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة " المستقبل الذي نصبو اليها. (قرين و حراق، 2019، صفحة 175)

أطلقت منظمة الأمم المتحدة في سنة 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة التي أثرت على المجتمع الدول ومن أهمها:

❖ الأزمة المالية لسنة 2008: تعتد أسوء أزمة مالية منذ الكساد الكبير، والتي أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

❖ الأزمة الغذائية: تخطى عدد الجياع في العالم المليار نسمة سنة 2009 نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ونسبة البطالة على أثر الأزمة المالية.

❖ استفحال المخاطر البيئية العالمية: حيث برزت الأزمة المناخية كأولوية عالمية تتطلب تظافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف معها والتخفيف من آثارها، نتيجة لطغيان النموذج الاقتصادي المبني أساسا على النمو الاقتصادي المقاس بالناتج الداخلي الإجمال دون الاهتمام بتكلفته السلبية على البيئة.

يمكن اختصار ما سبق في الشكل الموالي:

**الشكل 1: المسار الدولي لنشأة الاقتصاد الأخضر**

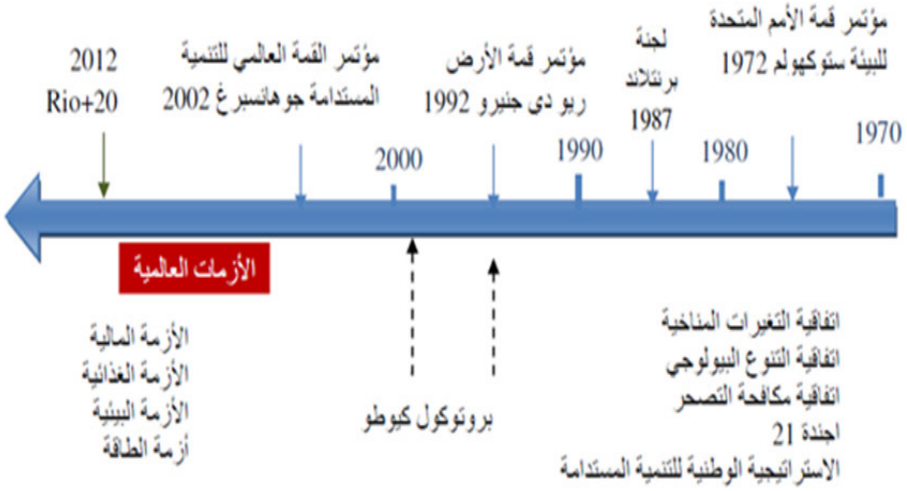

**المصدر**: أبو القاسم زياني والحسين شكراني، الاقتصاد الأخضر :بين تطوّر الأُطر النّظرية وتفعيلها مؤسسياً من العالمية إلى الوطنية، البيئة والتنمية في الوطن العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش بدون سنة، ص 94.

**3. الأطر المؤسسية للاقتصاد الأخضر على الصعيد العالمي:**

بعد التطرق إلى الأطر النظرية والجهود المبذولة لبناء اقتصاد أخضر، سنتناول بالدرس والتحليل مدى تفعيلها على المستوى المؤسسي من خلال المؤتمرات العالمية والمنظمات الدولية.

**1.3المؤتمرات الدولية:**

تنقسم المؤتمرات الدولية إلى مؤتمرات بيئية ومؤتمرات مؤسسية

**المؤتمرات الدولية البيئية** :تنقسم المؤتمرات الدولية البيئية، من حيث مساهمتها في تأسيس وتقييم السياسات البيئية إلى مؤتمرات مؤسّسة وأخرى تقييمية.

**المؤتمرات المؤسّسة** :لا شك في أن مؤتمر ستوكهولم (1982)، وجهود لجنة برانلاند، ومؤتمر ريو (1992) تشكل الأساس الموضوعي(Brundtland Commission) لتطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر.

-**مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية للعام 1982** : ربط بين مفهومي الاقتصاد والإيكولوجيا، -Eco)وحاول التّمهيد لبناء نموذج تنموي محافظ للبيئة وضامن للإنصاف الاجتماعي، إذ بادر المؤتمر إلى إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام 1982 من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية على المُستويات :الدولية والاقليمية والوطنية، فانصبّ عمله على تقييم« السياسات البيئية» وتطوير البرامج البيئية وتقوية مؤسّسات التّدبير السليم للبيئة من أجل إنجاز

- (WCED) **لجنة برانتلاند** :كلّفت الأمم المتحدة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير شامل عن الوضع البيئي العالمي واقتراح التوصيات الملائمة.

-**مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ 2009:** أحدث المؤتمر الصندوق الأخضر التغيرات المناخية Green) (Climate Fund)كأداة حسية مدال إلى تمويل المشاريع والبرامج السيلية، وتعزيز السياسات والأنشطة الهادفة إلى التخفيف من التغيرات المناخية في الدول النامية.

- **مؤتمر كانكون، المكسيك 2010**: تم التشديد على أن الهدف من التفاوض هو ضمان ما بعد كيونو، مع الإشارة إلى أهمية البحث عن وسائل مالية التعزيز المشاريع والبرامج والسياسات التنموية في البلدان النامية

-**مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو 20+ (2012):** مبنى التقرير الختامي للمؤجر المستقبل الذي تريد) مفاهيم أكثر دقة منها الاقتصاد الأخضر كوسيلة عملية التقييم خيارات صانعي القرار، وشدد النقر على مساهمة الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الناس وخلق فر شغل.

-**المؤتمرات العالمية الموازية**: من أجل الأخذ في عين الاعتبار تعدد الأبعاد التي تؤثر في البيئة، ومنها العامل البشري، ثم تنظيم مؤتمرات دولية الدراسة هذه التأثيرات ومن بينها المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، القاهرة 1994، ومؤتمر بكين 2004، كأدوات تفعيلية للسياسات الديمغرافية المتوازنة والمحافظة على الاستدامة، إذ تم التأكيد، على سبيل المثال، خلال المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية بالقاهرة على أهمية المقاربة الاندماجية والاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

- **المنظمات الدولية:** من أجل تعزيز مواكبة البرامج والمشاريع وتفعيل السياسات البيئية من جهة أولى، والحرص على الوفاء بالالتزامات الدولية من جهة ثانية، تم خلق مؤسسات دولية لهذه الغاية وهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة ما بين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية

- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** يعرف بالأنشطة البيئية ذات الطبيعة العالمية والإقليمية والوطنية، ويحاول إعطاء توصيات عملية في مجال تقييم السياسات البيئية والفرص التي ينتجها الاقتصاد الأخضر، ويعتبر البرنامج الامي اهم محور للأنشطة البيئية داخل أسرة منظمة الأمم المتحدة، ويبرز دوره أيضا في تطوير معالم صنع القرار البيلي عم تعزيز ما يسمى القانون المرن (Law Soft) .

- **الهيئة ما بين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية**: في سنة 1988 أحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية(wmo) ، كان لها دور ايجابي في تحسيس الراي العام العالمي بمخاطر التغيرات المناخية.

-**السياسات العمومية الوطنية** : تبني الاتحاد الأوروبي سياسة طاقية مشتركة عمادها إعطاء الأولوية للطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة، وفي هذا الاتحاد مول الاتحاد العديد من البرامج العلمية الهادفة إلى تعزيز هذه الأولويات على الصعيد الإقليمي، وساهم في تنفيذ مشاريع محافظة على البيئة بالعديد من البلدان الأعضاء. (بن موسى و قمان، 2019، الصفحات 106-107)

**2.3 مبادئ الاقتصاد الأخضر:**

يمكن استعراض مبادئ الاقتصاد الأخضر التي ما أن تحقق حتى بمكن الحكم بأن الاقتصاد الأخضر قد تحقق وهي على النحو التالي :

-**مبدأ الاستدامة** :وسيلة لتحقق التنمية المستدامة ولبس بديلا عنها وتناول جمع أبعادا الثلاثة (البيئة والاجتماعية والاقتصادية).

-**مبدأ العدل** :يدعم المساواة بين البلدان ودخلها وبين الأجيال؛ حيث يحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، كما انها يعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات للأفراد.

-**مبدأ الكرامة** :تصنع الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع؛ لأنها يقلل من حدة الفقر، ويوصل إلى مستوى عالٍ من التنمية البشرية في جميع البلدان، وكذلك يوفر الأمن الغذائي يساهم في حصول الجميع

على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والصحة والمياه والطاقة والخدمات الأساسية الأخرى، ويكفل حق الفرد في توفير حياة كريمة.

-**مبدأ صحة الأرض** :يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت ويشمل ذلك الحد من التلوث، وحماية النظم الإيكولوجية، وسلامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى بما في ذلك الهواء والماء والتربة، كما انها يضمن الاستخدام الفعال والحكيم للموارد الطبيعة، بما في ذلك المياه والغاز الطبيعي والنفط والثروات المعدنية دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل.

-**مبدأ الدمج** :تشاركي في صنع القرار؛ لأنها يقوم على الشفافية والتعليم السليم والمشاركة الواضحة من جميع أصحاب المصلحة المعنين، وهو يدعم الحكم الرشيد على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، كما انها يعزز المشاركة التطوعية الكاملة والفعالة على جميع المستويات.

-**مبدأ المساءلة والحكم الرشيد** :فالاقتصاد الأخضر تشترط المساءلة، ويوفر إطاراً؛ لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

-**مبدأ المرونة** :يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئة،

-**مبدأ الكفاءة والكفاية** :فالاقتصاد الأخضر تعطي الأولوية للطاقة المتجددة والموارد المتجددة. كما يهتم بأسعار التكاليف الحقيقة وادماج العوامل الخارجية والاجتماعية والبيئة، وكذلك بدعم إدارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي

-**مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة** :حيث تستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك للأجيال القادمة؛ لأنها يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، وهو يعطي الأولية للعمل، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم، كما تشجع التعليم العادل على جميع المستويات

**4. أهمية وبعض مؤشرات و ابعاد الاقتصاد الأخضر:**

**1.4 أهمية الاقتصاد الاخضر:**

يتضح أهمية الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

-مواجهه التحديات البيئة :عبر خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليص حجم النفايات ووارداتها بشكل أفضل، وحماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.

–تحفيز النمو الاقتصادي :حيث من المتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسريع النمو الاقتصادي العالمي وخاصة علي المدي الطويل لتتفوق علي نسبة النمو التي قد تنتج عن السناريو السائد.

–القضاء على الفقر :حيث يتيح التحول إلي الاقتصاد الأخضر خلق فرص هائلة من العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة) .

ويمكن اختصار هذه المبادئ في الشكل الموالي:

**الشكل 2: أهمية ومميزات الاقتصاد الأخضر**

**المصدر:** من اعداد الباحثين بناءا على المصادر السابقة

**2.4 القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر:**

تشمل القطاعات التالية: (بورديمة، قيزة ، و عبد العزيز مشهور، 2019، صفحة 314)

- **الطاقة المتجددة :** متمثلة في طاقة الشمس والرياح والوقود الحيوي.
- **الأبنية الخضراء :** باستعمال المواد الصديقة للبيئة، تخفيض استهلاك الطاقة والمياه.
- **النقل المستدام :** بالاعتماد على السيارات التي تعمل جزئيا على الكهرباء واستخدام أكثر للنقل العام
- **إدارة المياه :** بإعادة استخدام المياه، جمع مياه الأنهار.
- **إعادة التدوير :** بإعادة استخدام المخلفات في إنتاج منتجات أخرى أقل جودة.
- **إدارة الأراضي :** من خلال الزراعة العضوية، إعادة التشجير.
- **السياحة :** بالتوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمسطحات المائية.

ومن الفوائد المتوقعة لهذه الأنشطة خفض انبعاثات الكربون مع تحسين أداء النقل العام وتقليص الإجهاد المائي، تحسين الأمن الغذائي وتخفيف تدهور الأراضي والتصحر.

**3.4 مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر:**

إن المؤشرات التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة، خصوصا ان مثل هذه التصرفات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي، وتعتمد النشاط الاقتصادي عادة على الانتقاص من قيمة رأس المال الطبيعي، إما باستنفاذ الموارد الطبيعية، وبالتقليل من قدرة النظم البيئية على تقديم المنافع الاقتصادية، سواء عن طريق الإمداد أو سن اللوائح أو الخدمات الثقافية.

بتم حالبا بناء نظام المحاسبة البيئة والاقتصادية(SEEA) الذي تقوم بها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وكما يتم في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدلة بواسطة البنك الدولي. وكلما اتسع استخدام مثل هذه المقاييس كلما أضحت لدينا مؤشرات أكثر صدقا للمستوى الحقيقي لنمو الدخل والأعمال وقابلة النمو، وإن نظم المحاسبة الخضراء أو محاسبة الثراء الشامل، هي أطر متاحة يتوقع ان يتبناها عدد محدود من الدول في أول الأمر، ثم تمهيد الطريق لقياس الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على مستوى الاقتصاد.

ومن أجل قياس مستوى التقدم نحو الاقتصاد الأخضر ينبغي اعتماد نهج قائم على التمييز بين التدابير الخضراء والتدابير غبر الخضراء، والمنتجات أو الخدمات تعد خضراء إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى أو تحد من التلوث، ولا بد من وضع معايير مرجعية وطنية لقياس التقدم المحرز نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة استنادا إلى الظروف الوطنية، مثل :التقييم البيئي، الحفاظ على الموارد، الحد من التلوث، ايجاد عدد من الوظائف والإيرادات، ونصيب الموظف من الدخل المتوسط والرفاه. (قرين و حراق، 2019، صفحة 17)

ومع انها لا توجد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها دوليا لقياس مسار التقدم صوب إقامة الاقتصاد الأخضر، ويمكن ان تندرج تلك المؤشرات في ثلاث فئات رئيسة وهي: (جابر لفتة، 2017، صفحة 236)

- **المؤشرات الاقتصادية:** مثل حصة الاستثمارات القطاعية او التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة او في تخفيض النفايات والتلوث او حصة الناتج القطاعي او التجميعي او العمالة التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية للاستدامة
- **المؤشرات البيئية:** التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي: مثل كفاءة استخدام الموارد او مدى كثافة التلوث اما على المستوى الاقتصادي القطاعي او على مستوى الاقتصاد الكلي ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة او المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.
- **المؤشرات التجميعية:** بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية مثل المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك راس المال الطبيعي.

**5. الاقتصاد الأخضر.... الخيار الطبيعي للتعافي من تداعيات كورونا**

أثر فيروس "كورونا المستجد" (كوفيد-19) على الحياة البيئة في الأرض بشكل إيجابي لم يكن متوقعًا ، ولكن مع انتشار جائحة فيروس كورونا، وبروز إجراءات الإغلاق والحجر الصحي وتوقف حركة الطيران والمواصلات، تراجعت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حول العالم، واكتشفت أبحاث مختصين وراصدين لتطورات البيئة في الكوكب أن تفشي الفيروس الذي أرعب العالم له وجه إيجابي، إذ حصلت تغييرات إيجابية على البيئة، من ضمنها انخفاض التلوث في الهواء، وتعاف في طبقة الأوزون.

ووفقًا لتقرير نشرته"BBC" ، في 19 من آذار الماضي، قال باحثون في مدينة نيويورك الأمريكية، إن الدراسات المبكرة شهدت انخفاضًا حادًا بنسبة أول أكسيد الكربون، الذي تنتجه بشكل رئيسي السيارات، وصلت لـ 50% مقارنة بعام 2019.كما شهدت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي تسهم في تغير المناخ من خلال تدفئة الكوكب، انخفاضًا في زمن "كورونا."

ووفقًا لوكالة الفضاء الأوروبية (ESA)، فقد كشف القمر الصناعي "كوبرنيكوس سنتينل-5 بي " (Copernicus Sentinel-5P)، انخفاض تلوث الهواء، وخاصة انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين .(NO2) والشكل التالي يوضح ذلك.

**الشكل 3: صورة فضائية تظهر اختفاء ثاني أكسيد النيتروجين (NO2) من هواء الصين**

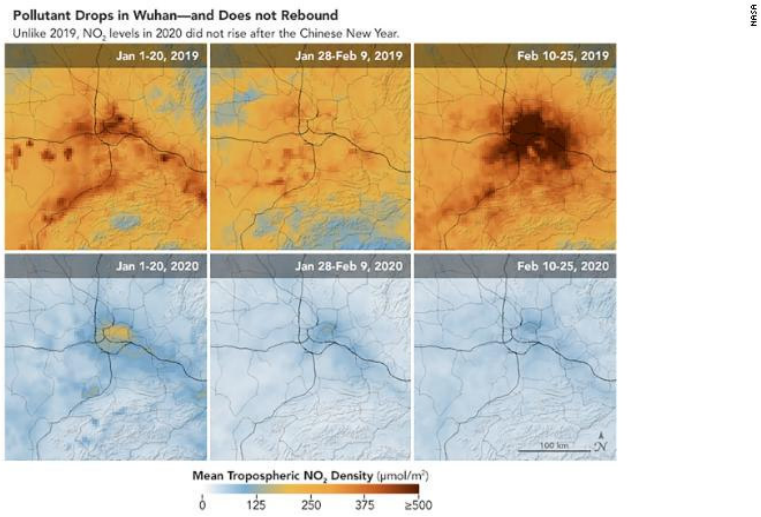


**المصدر: Picture-alliance/dpa/NASA، لوكالة الفضاءالدولية:(NASA)**

في الصين، وجد الباحثون انخفاضًا في الإنتاج بنسبة 15% إلى 40%، عبر القطاعات الصناعية الرئيسية في البلاد، بما في ذلك الفحم ومصافي النفط والرحلات. وانخفض استهلاك الصين من الفحم بنسبة 36%، من شباط إلى 1 من آذار الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

**التعافي الأخضر:**

وعلى الرغم من الركود الاقتصادي الذي أصاب العالم، فقد وعد الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعمه لبنود الاتفاقية، وهي استراتيجية نمو تهدف إلى خلق المزيد من فرص العمل والتشجيع على الابتكار مع العمل على خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، فهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

وبالفعل بدأت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم في التطلع إلى اتخاذ تدابير اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل جنبًا إلى جنب مع تدابير الطوارئ المختلفة التي رأيناها منذ بدء الأزمة، بما في ذلك خطط دعم الأعمال وبرامج الإجازة وغيرها من البرامج لدعم العمال والشركات على المدى القصير، والمساعدة في دعم الاقتصاد للتعافي من الآثار المدمرة للوباء. وتعد تدابير مواجهة فيروس كورونا من أكبر التدابير التي شوهدت على الإطلاق، ومن المرجح أن يكون لمحتوى هذه السياسات تأثير كبير على المدى البعيد، ولعل من أهم الأسباب التي أعطت هذا الزخم الكبير للجهود الدولية للتخلص من أثار الوباء أن المجتمعات أصبحت أكثر وعياً من ذي قبل بأهمية الحفاظ على البيئة.

وفي الواقع، منذ فترة طويلة وحتى قبل بداية الأزمة الحالية فإن تدابير معالجة تغير المناخ التي تبنتها العديد من الدول والمنظمات الدولية شجعت على التحول إلى النظم الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في سعادة الإنسان من خلال التحول إلى الطاقة المستدامة وتشجيع أنماط الحياة الأقل اعتمادًا على استهلاك الموارد الطبيعية. (الامم المتحدة، 2021)

**6. خاتمة:**

الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد المستقبل يتعلق بجميع الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاج والاستهلاك المرشد التي تحترم الإطار البيئي من اجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين المساواة بين الانسان ورفاهه الاجتماعي نحو حياة أفضل، وهو عكس الاقتصاد البني الذي لا يراعي الجانب البيئي وبالتالي هو ليس الاقتصاد الموازي للاقتصاد البني.

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في تقرير أعده مجموعة من كبار الاقتصاديين في مجال البيئة لحكومة المملكة المتحدة في عام 1989، تحت عنوان "خطة عمل للاقتصاد الأخضر، ثم تبع هذا **عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 في "ريو دي جانيرو" في البرازيل، وكان المحور الرئيسي لموضوعات " اقتصاد أخضر في سباق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.**

بصفة عامة ان سياسات الاقتصاد الأخضر واستراتيجياته ومبادراته تضمن تحقيق مستقبل آمن ونظيف للبشرية واستخدام موارد غير مضرة بالبيئة والسلع والخدمات من دون نفايات كل هذا مرهون بمدى الإخلاص والحرص بتنفيذ والالتزام بالقرارات والتوصيات الأممية والحكومية التي تحقق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

**نتائج الدراسة:**

-يقوم الاقتصاد الأخضر على عدة مبادئ الا وهي الاستدامة، العدل، صحة الأرض وحماية حقوق الأجيال القادمة وغيرها؛

-تكمن أهمية الاقتصاد الأخضر في مواجهة تحديات البيئة وتحفيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر؛

- الاقتصاد الاخضر يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه، وإدارة الأراضي؛

-يخلق الاقتصاد الأخضر عدة يخلق المداخيل وفرص العمل والعدالة الاجتماعية للحد من الفقر، ويحد من التلوث البيئي باستخدام التكنولوجيات النظيفة والفعّالة؛

- يعزز تطبيق الاقتصاد الأخضر تعزيز التقارب بين المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

-هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والبيئية والتجميعية تستخدم لقياس مسار التقدم نحو إقامة الاقتصاد الأخضر مثل: حصة الاستثمارات القطاعية او التجميعية والمجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك راس المال الطبيعي..الخ ؛

-الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على البعد الاقتصادي بل يشمل أيضا الابعاد البيئية والاجتماعية؛

بصفة عامة الاقتصاد الأخضر يعد وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة وتحول نحوه امرا لا محال منه نتيجة التحولات والمخاطر التي تهدد البيئة ونضوب موارد الأجيال القادمة، والذي يعتبر مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمنظمات الدولية والاعوان الاقتصاديون والشعوب بترشيد استهلاك كافة الموارد وأنماط الاستهلاك والإنتاج مستدام.

كما ان التحول الى الاقتصاد الاخضر يعني الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، وتطوير ابتكارات بيئية وانشاء اسواق جديدة، واستغلال الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والهوائية ... نحو نمو مستدام على خلاف الاقتصاد التقليدي.

**توصيات الدراسة:**

بالرغم مما خلفته جائحة فيروس كورونا من نتائج سلبية على الاقتصاد جراء إجراءات الإغلاق والحجر الصحي والتوقف الكلي للأنشطة الاقتصادية الا انها اثرت بالشكل الإيجابي على الحياة البيئية في الأرض، حيث تراجعت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حول العالم، وانخفاض التلوث في الهواء، وتعافي في طبقة الأوزون، وبالتالي هذه فرصة من اجل تعافي الاقتصاد نحو اقتصاد الأخضر.

## 7. قائمة المراجع:


1. UNEP. (2011). *Green Economy Report: Towards. a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication.* UNEP.
2. الامم المتحدة .(2021) .*تقرير الامم المتحدة :التعافي الاخضر من الجائحة ضروري لسد الفجوة المتعلقة بالعمل المناخي* . الامم المتحدةhttps://www.unep.org/ar/alakhbar sur ,2022 11 03 le Consulté .
3. القطامين ,هـ .(2020, 08 02) . *Green Economy.* Consulté le 03 11, 2022, sur green Economy-Dz.com: www.green Economy-Dz.com
4. بن موسى ,م & .,قمان ,ع .(2019) .الملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية .*استراتيجيات وآليات دعم التحول الى الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة (مع الاشارة الى حالة الجزائر)*.(pp. 106-107)
5. بورديمة ,س .,قيزة ,ع & .,عبد العزيز مشهور ,ا .(2019) .أثر تبني اقتصاد المعرفة على التوجه نحو الاقتصاد الاخضر . *مجلة الابداع*.314 ,(29)*09* ,
6. جابر لفتة ,س .(2017) .تحقيق استدامة الموارد الاقتصادية الطبيعية من خلال مبادئ الاقتصاد الاخضر .*مجلة البحوث الجغرافية*.236 ,(29)
7. راضي خنفر ,ع .(2014) .الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الاخضر ."*مجلة اسيوط للدراسات البيئية*.55 ,(39)
8. قرين ,ر & .,حراق ,م .(2019) .خيار الاقتصاد الاخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية .*مجلة العلوم الانسانية*.175 ,(02)*30* ,
9. كاكي ,ع & .,بورقيبة ,ق .(2019) .الثلاثية الجديدة :الابتكار الاخضر والاقتصاد الاخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واشكالية التنمية المستدامة) :اسقاط المقاربة على حالة الجزائر .(*مجلة الاقتصاد والتسيير*.56 ,(18)